— ٦ —

[القول في رد الاغاليط الى الجهل بالتبكيت]

قال: وهذه المواضع التي عددناها، وان كان عدد انحائها هي هذه التي ذكرناها فهي كلها راجعة الى قلّة العلم بالتبكيت، اعني اغفال شيء من شروط التبكيت الحقيقي[1]. وذلك انه لما كان التبكيت الحقيقي قياسًا منتجًا لنقيض النتيجة أو القضية[2] المعترف بها، فإنه من البيّن ان جميع هذه المواضع يظهر تغليطها من[3] حدّ القياس على الاطلاق، ومن اجزاء حدّه، ومن حدّ النقيض. اما من حدّ القياس فإنه قد قيل في ذلك انه قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم عن تلك الأشياء شيء آخر غيرها باضطرار. واذا كان ذلك كذلك فبيّن انه اذا كان اللزوم ليس باضطرار بل مما يظن انه باضطرار من غير ان يكون باضطرار فليس هو تبكيتًا حقيقيًا[4]. واما من اجزاء حدّه فلأنه قد قيل ان الأشياء التي توضع فيه هي مقدمتان وثلاثة[5] حدود تشترك في حدّ واحد وهو الذي يسمّى الأوسط، فمتى لم يكن الحدّ الأوسط واحدًا فيهما، او كان احد الطرفين في المقدمتين غير احد الطرفين في النتيجة، فهو بيّن ان ذلك ليس قياسًا في الحقيقة؛ وكذلك اذا اخذ احد الطرفين في المقدمات بشرط غير مأخوذ في النتيجة. واذا كان هذا هكذا فجميع المغلطات التي تكون من اشتراك اسم الالفاظ المفردة، واشتراك التركيب، واشتراك[6] شكل اللفظ، كلها راجعة الى كون الحدّ الأوسط غير واحد في القياس بل اثنين، أو الى كون احد الطرفين في المقدمات غيره في النتيجة؛ والذي يكون من القسمة والتركيب هو راجع الى اخذ المقدمات بجهة غير الجهة التي هي بها مأخوذة في النتيجة، فلا تكون واحدة في العدد ايضًا لا في القياس ولا في النتيجة.

واما التغليط الذي يكون مما بالعرض فهو راجع الى اغفال شرط من شروط القياس البرهاني، وذلك ان من شرطه ان تكون مقدماته ضرورية وكلية، وما بالعرض فليس ضروريًا ولا كليًا بل جزئيًا؛ فإنه اذا وجد شيء ما ابيض بالعرض فليس يلزم ان يكون كل ما كان من ذلك الشيء ابيض، ولا حيث كان، ولا متى كان. وبالجملة فمتى اقترن شيء بشيء[7] عند شيء ما فليس يلزم ان يوجد ذلك

الشيء مقترنًا بذلك الشيء في كل موضع. مثال ذلك انه لما اقترن في وجود المثلث انه شكل، وانه ذو خطوط مستقيمة، وانه ذو زوايا مساوية لقائمتين، فليس يلزم متى وجد شكل ان يكون ذا خطوط مستقيمة، وان تكون زواياه مساوية لقائمتين. فمتى تحفظ ان تكون المقدمات ذاتية، وان تكون المقدمتان المأخوذتان[8] في القياس اثنتين فقط في المعنى تشتركان بحدّ اوسط في المعنى لا في اللفظ، فهو بيّن انه لا يعرض للمتحفظ بهذا العالم به هذا النحو من الغلط، اعني الذي يكون من قبل اللفظ أو من قبل ما بالعرض. ولذلك كان العالم بالقياس قد يمكن ان يغلط من[9] ليس عالمًا به[10]، كما ان العالم بالتبكيت المفصّل لهذه المواضع التي عددناها احرى الآ[11] يغلط من العالم بها الغير المفصّل[12] لها ولا قادر على قسمتها الى هذه الأقسام.

واما الغلط الذي يعرض من قبل اخذ الشيء المقيّد مطلقًا فهو راجع الى قلّة العلم بشروط النقيض، لأن الشيء الذي هو ابيض بالجزء[13] ليس نقيضه انه ليس بأبيض مطلقًا بل انه ليس بأبيض باطلاق، ولكن[14] يظن بمثل هذا انه مناقض لقلة العلم بالتبكيت ولقرب ما بينهما من الاختلاف.

واكثر ما يلحق من اغفال شروط النقيض الموضع الذي يخص باسم التبكيت، وهو ان يأخذ المبطل مقابل النتيجة ما ليس بمقابل[15]، وكأن موضع المطلق والمقيّد من هذه الجهة هو جزء من هذا الموضع، ومن جهة انه يعرض منه ان تكون المقدمة فيه مأخوذ بجهة غير الجهة التي اخذت بها في النتيجة، هو موضع مفرد برأسه، ويكون الخلل الداخل من قبله من هذه الجهة راجعًا الى اغفال ان تكون الحدود المأخوذة في المقدمات هي بعينها المأخوذة في النتيجة.

واما التغليط الذي يكون من قبل المصادرة، ومن قبل اخذ ما ليس بعلّة للنتيجة على انه علّة، فهو بيّن انه انما يعرض من اغفال ما اخذ في حدّ القياس. اما المصادرة فانها تعرض اذا اغفل ان يكون اللازم شيئًا آخر غير النتيجة، وذلك ان اللازم في المصادرة هو المقدمة نفسها؛ وكذلك اخذ علّة ما ليس بعلّة انما يعرض لمن اغفل ان يكون اللازم عن القياس باضطرار.

واما موضع اللاحق فانه راجع الى ما بالعرض وداخل بجهة ما تحته، الآ ان الفرق بينهما ان ها هنا ظن بالواحد انه كثير؛ مثال ذلك انه لما عرض للاصفر